

المجتهدين لم يخطئوا في الأحكام لفقلة أو نسيان أو إغلاء
وإرباب الفتوى يرفعونهم إلى الحق ولهذا يجب المحاكم
أن لا يخرج إلا المحض إرباب الفتوى ثم يرفعون من ذلك
في مثل هذا المقام ويجعلونه عثمان معذورا في قتل امرأة
مسلمة باجتماعه الباطل وعدم سماع ما ارشده إليه
أمير المؤمنين وتلاه عليه من نصوص الكتاب الرافعة
للسك والارتباب انتهى **اقول** سبحان الله
أريد هذا المؤلف بالكذب والبهتان أن يطعن على
أمير المؤمنين عثمان ويؤيد به مذهب الذي سلكه به
عبيد الشيطان وعدل به عن طريق أولياء الرحمن
والذي نقله من صحابي مسلم ليس بهذا اللفظ كما هو ظاهر
لكل مسلم ولذا لم يلاحظوا أن مسلم في الصحيح
ليثبتين أن كذب المؤلف في ذلك قبيح فتقول روي
بنده عن مالك أنه قال بلغني أنه عثمان رضي الله
عنه إلى باسراء ولدت في ستمائة شهر وأمس
برجها فقال علي رضي الله عنه إن الله تعالى يقول
وحمله وفضاله ثلاثون شهرا وقال والوالدات
يرضعن أولادهن هولاء كالماء لمن أراد أن يتم
الرضاعة

الرضاعة فالجمل ستة أشهر فامر عثمان رضي الله عنه
بردها فوجبت فدبعت فانظر كيف عبر الحديث
وسخر على أن هذا الحديث الذي نقلناه أيضا لا يدل
على صدق القصة لأن ما كما قاله بلغني ولم يبين
الذي بلغه من هو صحتي فعرف أنه مقبول الحديث أم لا قبيح
بذلك أن جميع ما قاله المؤلف في هذا البحث باطل
وعلى تقدير صحة ما ذكره فنقول قوله انظر إلى
شهادة هؤلاء القوم على ما همم الخ فيه أنهم لم يثبتوا
عليه بما ذكر بل كانت شهادتهم له أنه يقيم الجسد
وينفذ الأحكام ولا تأخذ في أسلومة لأنه وما ذكره
له علي صحيح وإنما لم يسمعه لاحتمال أن تكون المرأة
أقرت عنده ورجعها بقتضى أقرارها ولم يذكر ذلك
لعلي لأنه أمير المؤمنين يومئذ ويرجع الحوادث والأحكام
إليه ولا حاجة به إلى البيان ما ثبت عنده لغيره قبيح
أن من طعن به بذلك فقد حكم بغير ما أنزل الله
ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون
والظالمون والناسفون وكون عثمان أصلا لشدة
المبشرة أمر محرم به ثبت في الأحاديث الصحيحة